المحاضرة السادسة:

مكانة الدولة في النظام الدولي

اولاً: مفهوم مكانة الدولة في النظام الدولي:

مفهـوم مكانــة الدولــة: هـي الاحترام الـذي يمنحـه المجتمـع الـدولي لدولـة مـن الـدول استناداً الـى الاتفاقيات الدولية والأعراف الدبلوماسية باعتبار ان كل دولة عضو في المجتمع الدولي ولها حقوق وواجبات كما تعرف أيضاً بأنها الوزن السياسي للدولة في ظل النظام الدولي فمكانة الدولة في بنيان النسق الدولي تحدد إلى حد بعيد في سلوكها إزاء الدول الأخرى، فالنسق الدولي يتسم بالترتيب التدريجي للوحدات الأساسية، ويتحدد ترتيب كل دولة في هذا النسق طبقا لمجموعة من المؤشرات التي بمقتضاها تنقسم الدول إلى وحدات عليا ووحدات دنيا، فإذا تصورنا أن المؤشرات التي تحدد مكانة الدولة في النسق هي: القوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة الذكية وشرعية الاستقرار والاقتصاد والتحالفات، وان الدور الذي تقوم عليه الدول في النظام الدولي ليس مجرد قرار او سلوك او هدف بل يعد مجموعة من الوظائف المحورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاث جوانب رئيسية:–

1– تحدد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقاً من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى– كبرى– اقليمية– صغرى) ومنه يتحدد توجهها هل اقليمي او عالمي؟

2– تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.

3– توقعها لحجم التغيير الذي يمكن تحدثه نتيجة ادائها لهذا الدور حتى تسطيع تقييم هذا الاداء.

ثانياً: مستويات مكانة الدول في الهرم الدول:–

1– القوى العظمى: (Super Powers) والتي كانت تتمثل قبل انهيار المنظومة الاشتراكية الاتحاد السوفيتي (USSR) والولايات المتحدة الأمريكية (USA) باعتبارهما أكثر الدول استقلالاً من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية نظرا لما تتمتع به كل منهما من المقدرة على التحرك الاستراتيجي

والإمكانيات العسكرية للتدخل في أي منطقة في العالم، أما الآن فنجد التفرد الأمريكي بقيادة العالم فيما يعرف بالنظام العالمي (الجديد).

2– الدول الكبرى (Great Powers) تستخدم هذه العبارة عادة للإشارة إلى الدول التي تمتلك نفوذًا كبيرًا على الساحة الدولية بناءً على عدة معايير، من هذه المعايير: القوة العسكرية، القوة الاقتصادية، التأثير السياسي والدبلوماسي، والقدرة على التأثير على الشؤون العالمية، الدول الكبرى تلعب أدوارًا مهمة في تحديد السياسة الدولية ومعالجة القضايا العالمية مثل الأمن والتنمية والبيئة وفي مقدمتها. فرنسا انجلترا وتعتبر الصين الشعبية في عداد هذه الدول الكبرى.

3– القوى المتوسطة او الدول (اقليمية): مفهوم القوى المتوسطة: يُستخدم لوصف الدول التي ليست عظمى ولا ضعيفة، لكنها تمتلك قدرات عسكرية أو اقتصادية أو دبلوماسية تسمح لها بالقيام بدور فاعل في القضايا الدولية، هذه القوى تسعى إلى حفظ الاستقرار الدولي وتجنب الصراعات الكبرى، كما تركز على التعاون المتعدد الأطراف، وتدعم النظام الدولي القائم على القواعد، وتفضل تعزيز عمل المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ومنظمة التجارة العالمية، وتشارك في بناء الشبكات والتحالفات الاقتصادية والسياسية. والتبادل بين القوى الكبرى والمتوسطة: القوى الكبرى تحتاج القوى المتوسطة لضمان شرعية النظام، بينما تستفيد القوى المتوسطة من مظلة القوى الكبرى لحماية مصالحها كما تبرز القوى المتوسطة كعنصر توازن ضد الانفراد الأمريكي أو الهيمنة الغربية، وانها تنتقد ازدواجية المعايير الغربية خصوصًا في الجنوب العالمي، وتدعو إلى إصلاح المنظومة العالمية بما يخدم مصالحها بدلًا من التركيز فقط على مصالح القوى الكبرى، ومن هذه الدول البرازيل اليونان ايران ايطاليا مصر بولندا باكستان.

4– **الدول الصغرى:** هناك عدة مصطلحات تطلق على هذا المفهوم تم استخدامها من قبل اذ اطلق عليها الدول الصغيرة أو الصغرى أو الدول الصغيرة جدا أو الدويلات أو الكيانات السياسية الصغيرة او الدول المجهرية أو القزمية أو الدول المتخلفة او الدول الضعيفة او الفقيرة أو الرمزية أو الدولة حديثة العهد او الاستقلال الخ.... و"الدولة الصغيرة" اذ يربطها بعض الباحثين بحجم السكان أو المساحة أو الموارد، لكن هذا المقياس الكمي غير كافٍ، فهناك دول صغيرة بالمعايير السكانية والجغرافية مثل قطر ولبنان

وسويسرا لكنها ذات تأثير دولي معتبر. لذلك يرى بعض المفكرين أن الحجم ليس معيارًا مطلقًا، بل إن للدور والقدرة السياسية والاقتصادية وزنًا أكبر في تحديد مكانة الدولة.الدول الصغرى التي تتميز بتأثيرها السلبي دون التأثير الايجابي في النظام العالمي، على سبيل المثال ما يمكن أن تقوم به من منع تدفق سلعة استراتيجية إلى الأسواق أو التدخل في المواصلات العالمية بإغلاق أحد الممرات المائية أو منح الدول الكبرى قواعد عسكرية أو تسهيلات بحرية على إقليمها.

كما قدم اورجانسكي تصنيفاً للدول وادوارها حسب مقياس القوة والسلوك الداعم للسلم والدولي او المضاد له منطلقاً من اساس العلاقة بين معياري القوة والقناعة، اذا صنفها كالتالي:-

1- الدول القوية القانعة: الدول القوية القانعة تظهر على قمة الهرم، وهي تمتلك القوة الراجحة وراضية في الوقت نفسه عن بنية النظام الدولي، وهي تحاول جاهدة الحفاظ على الوضع القائم الذي يمكنها من الاستمرار في موقعها، وينطبق ذلك أيضا على القوى الدولية المتحالفة معها وتشاركها القيم ذاتها، ويختلف ذلك نسبيا من دولة إلى أخرى.

2- **الدول القوية وغير القانعة:** الدول القوية غير القانعة هي قوى كبرى تسعى لتغيير بنية النظام الدولي بما يخدم مصالحها المتنامية، ما يخلق صداماً مع القوى القانعة المهيمنة. ومع تصاعد قوتها، تفرض هذه الدول نفسها للحصول على امتيازات جديدة في إدارة النظام الدولي، بينما تحاول القوى القانعة التصدي لها عبر استراتيجيات تحد من نفوذها للحفاظ على مكانتها.

3- الدول الضعيفة والقانعة: تشمل الدول ذات الإمكانات المحدودة من حيث القوة، ولكنها برغم ذلك تشعر بأن الحجم الحالي لتأثيرها السياسي الخارجي يتناسب مع هذه الإمكانات، ولا يمكن زيادته أبعد من حجمه الحالي دون أن تعرض هذه الدول نفسها لمخاطر تعود عليها بالضرر أكثر مما تعود عليها بالنفع.

رابعاً: الدولة الضعيفة وغير القانعة: وهي الدول التي رغم ضعف إمكاناتها من عناصر القوة وإدراكها لهذا الضعف مقارنة بالإمكانات المتفوقة للدول الأخرى، فإنها في حالة عدم القناعة أو الرضا عن استمرار الأوضاع الدولية القائمة، ويرجع ذلك إلى شعورها بالظلم أو الغبن الشديد الذي يقع عليها نتيجة

استغلال الدول الأقوى منها لها، لذلك فهي تكون في جانب التغيير على الرغم من أنها تفتقر إلى كل مقدرة على إجراء هذا التغيير.